



التأريخ : ٢٠٢٠/١١/٢٦

العدد : ٥٠٠

دولة رئيس مجلس الوزراء

الأستاذ مصطفى الكاظمي المحترم

تحية طيبة...

معلوم لدى دولتكم، منذ تشكيل الكابينة الوزارية التاسعة لحكومة إقليم كردستان، بادر الإقليم بمساع حثيثة لإيجاد حل للمسائل العالقة مع الحكومة الاتحادية، وتعزيز العلاقة بين الطرفين مبنية على أساس المصالح المشتركة وبما يخدم الجميع، مع التأكيد على مبادئ الشراكة والتوافق والتوازن التي يرتكز عليها الدستور.

وقد بدأت هذه المبادرات بالزيارة الأولى لوفد رسمي رفيع المستوى برئاسة إلى بغداد في ١٦ تموز ٢٠١٩ بعد إنتخابنا رئيساً للحكومة من قبل البرلمان في العاشر من الشهر نفسه، وقد تمخضت عن هذه الزيارة تشكيل لجنة مشتركة عليا من الطرفين، ترأس اللجنة من جانب الحكومة الاتحادية السيد الدكتور ثامر الغضبان نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الطاقة ووزير النفط، حيث قدمت حكومة الإقليم ورقة عمل تضمنت توجهات حكومة الإقليم بصدد حل المسائل العالقة مع الحكومة الاتحادية والتي تمت مناقشتها في الإجتماع الأول للجنة العليا المشتركة بتاريخ ٢٥ تموز ٢٠١٩ في أربيل، وقد جاء في محضر هذا الإجتماع بأن الإقليم على الإستعداد لتنفيذ إلزاماته النفطية والمالية مقابل حصوله على حقوقه ومستحقاته المالية.

لقد قطعنا خطوات إيجابية وجدية وطرحنا العديد من المقترحات من خلال المداولات التي أجريناها مع وفد الحكومة الاتحادية الموقر، وفي إطار ذلك، أجرى وفد الإقليم برئاسة السيد نائب رئيس مجلس الوزراء إجتماعات عديدة مع ممثلي الحكومة الاتحادية في بغداد.

قد تمخضت عن هذه الإجتماعات المكثفة التوصل إلى إتفاق مشترك بخصوص مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية ٢٠٢٠، وتلتزم الحكومة الاتحادية بتوفير إستحقاقاته من الموازنة العامة الاتحادية من مجموع الإنفاق الفعلي (النفقات الجارية ونفقات المشاريع الإستثمارية) بعد إستبعاد النفقات السيادية، والبالغة ١٢ ترليون و٥٧٧ مليار و٨٧ مليون و٢٢ الف دينار وبمعدل شهري يبلغ ٨٥٧ مليون دولار مضافاً إليه كلفة نقل النفط من حقول الإقليم البالغة ٢٩ مليون دولار شهرياً. وثبتت التزامات الإقليم النفطية والمالية في مشروع الموازنة.



إلا أن الأوضاع السياسية في حينها وإستقالة حكومة السيد الدكتور عادل عبدالمهدي حالت دون تقديم هذا المشروع المشترك المتفق عليه الى مجلس النواب.

وبعد تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة دولتكم، وافقت حكومة الإقليم على رسالة معالي وزير المالية الاتحادى السيد د. علي عبدالأمير علاوي المرقم (٨٠٢) في ٢٠٢٠/٥/١٩ وذلك بموجب كتاب وزارة المالية والاقتصاد في الإقليم المرقم (٢٠١) بتاريخ ٢٠٢٠/٥/١٩، وبموجبه تم الدخول بإجتماعات مكثفة بين ممثلي الحكومة الاتحادية وممثلي الإقليم إعتتماداً على قانون الإدارة المالية الاتحادى كأساس في تحديد محاور الإجتماعات والمنطلق للوصول الى إتفاق مستدام.

بناءً على ما ذكر أعلاه، تم الإتفاق على بنود خاص لتسوية الأمور المالية العالقة والتي أكدت عليه الأمانة العامة لمجلس الوزراء الإتحادي بكتابها المرقم (١٣٢٢٩) بتاريخ ٢٠٢٠/٨/١٥ والخاص بتسوية الأمور العالقة والمرفق به نسخة من البنود المتفق عليها، مع التأكيد على أن يقوم الفريق المفاوض الإتحادي بتكثيف الجهود وعقد الإجتماعات اللازمة مع ممثلي الإقليم لغرض تنفيذ الإتفاق ووضع الأسس لإتفاق طويل الأمد ضمن مشروع قانون الموازنة العامة الإتحادية. وقد وافق الإقليم على جميع هذه البنود وفق كتاب رئاسة مجلس وزراء حكومة الإقليم رقم (٣٧٩) في ٢٠٢٠/١٠/١٨.

وقد نص الإتفاق المشار إليه بأنه على وزارة المالية الإتحادية تمويل الإقليم بمبلغ ٣٢٠ مليار دينار شهرياً لتسديد بعض نفقات الإقليم، وقد تم تحديد هذا المبلغ على أساس معادلة حسابية مبنية على تقديرات الحكومة الإتحادية للواردات النفطية من إنتاج الإقليم النفطي وواردات الإقليم الأخرى، وهذا يعني بأن الحكومة الإتحادية إستقطعت جميع واردات الإقليم النفطية وغير النفطية من إستحقاقاته الفعلية من الموازنة العامة الإتحادية، وبذلك تنتفي مبررات إتهام الإقليم بعدم الإلتزام بتسليم الإيرادات النفطية وغير النفطية.

وعلى الرغم من هذا الإتفاق، إلا أن الإقليم لم يستلم أي مبلغ للأشهر (أيار، حزيران، تموز، تشرين الأول) لعام ٢٠٢٠ دون مسوغ قانوني، إضافة الى عدم صرف مستحقات ورواتب البيشمركة رغم إدراجها ضمن تخصيصات وزارة الدفاع في إطار جداول النفقات السيادية المرفقة بقوانين الموازنة السنوية.

حكومة اقليم كردستان - العراق
رئيس الوزراء



حكومة تى ههريمى كردستان - عيراق
سهروك وهزيران

دولة الرئيس ..

ان طريقة تمرير قانون تمويل العجز المالي لعام ٢٠٢٠ من قبل مجلس النواب العراقي وملاحظاتنا الدستورية الجديدة على هذا القانون، باقراره دون مشاركة الكتل الكردستانية يعتبر انتهاكا لمبادئ التوازن والشراسة والتوافق التي ركز عليها الدستور، نرى بأن الإقليم كان ولا يزال على إستعداد تام للوفاء بالتزاماته النفطية والمالية، وفي مقابل ذلك يستحق أن يسدد للإقليم كامل حقوقه المالية.

بناء على ما ذكرناه، نود أن نؤكد موقف حكومة الإقليم الثابت ورؤيتها للوصول الى إتفاق يستند الى أحكام الدستور في ضوء مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية لسنة ٢٠٢١ والذي سبق وأن بينّا ذلك بموجب كتبنا المرقمة (١٨٣٩) في ٢٠٢٠/١٠/٥، و(٣٧٩) في ٢٠٢٠/١٠/١٨، ورسالتنا الخاصة الى دولتكم في شهر آيار ٢٠٢٠، وفي الوقت الحاضر نرى بأنه من الضروري الإيعاز الى وزارة المالية الاتحادية بصرف إستحقاقات الإقليم للأشهر المشار إليها أعلاه حسب ما جاء في الإتفاق المشترك بتاريخ ٢٠٢٠/٨/١٥.

مع فائق التقدير.

مسروور بارزاني

رئيس الوزراء